الاصلاحات السياسية لنظام الحكم الاردني و علاقته بالأسس الدستورية 1970 – 1999 دراسة تاريخية

م. د حسين طالب مهدي السنجري
وزارة التربية
مديرية تربية ذي قار
07806264327

الخلاصة

تناول البحث اهم الإصلاحات السياسية لنظام الحكم الأردني ومدى ارتباطها بالأسس الدستورية خلال الفترة ما بين 1970-1999، وهي مدة شهدت تحولات سياسية واجتماعية هامة في تاريخ الأردن. يركز البحث على أبرز الإصلاحات التي أدخلت على النظام السياسي الأردني، ومدى توافقها مع الدستور الأردني لعام 1952. حيث اشتمل البحث على توضيح كل من ، الإطار التاريخي والسياسي: تحليل السياق العام الذي دفع نحو الإصلاحات السياسية خلال عهد الملك الحسين بن طلال. كافه الأحداث الرئيسية: دراسة محاور الإصلاح مثل تعزيز الديمقراطية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وإعادة الحياة البرلمانية في عام 1989 بعد انقطاع دام عقوداً.

دراسة العلاقة مع الدستور: توضيح كيف تأثرت الإصلاحات بالمبادئ الدستورية مثل الفصل بين السلطات، سيادة القانون، ودور الملك في النظام السياسي.

التحديات والنتائج: تحليل العوائق التي واجهت الإصلاحات، مثل الظروف الإقليمية (الحرب الباردة والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي) والأزمات الاقتصادية، إضافة إلى النتائج التي حققتها على المستوى الداخلي.

الكلمات المفتاحية:-الاصلاحات السياسية ، الدستور ،الاسس الدستورية ،النظام السياسي ،التعديلات الدستورية.

Political Reforms in the Jordanian Governance System and Their Relation to Constitutional Foundations (1970 – 1999): A Historical Study

Dr. Hussein Talib Mahdi Al-Sanjari
Ministry of Education
Thi Qar Education Directorate

Abstract

The research addressed the most important political reforms of the Jordanian government system and the extent of their connection to the constitutional foundations during the period between 1970-1999, a period that witnessed important political and social transformations in the history of Jordan. The research focuses on the most prominent reforms introduced to the Jordanian political system, and the extent of their compatibility with the Jordanian Constitution of 1952. The research included clarifying each of the following: The historical and political framework: Analyzing the general context that pushed towards political reforms during the reign of King Hussein bin Talal. All major events: Studying the axes of reform such as strengthening democracy, expanding the base of popular participation, and restoring parliamentary life in 1989 after a hiatus that lasted for decades.

Studying the relationship with the constitution: Clarifying how the reforms were affected by constitutional principles such as the separation of powers, the rule of law, and the role of the king in the political system.

Challenges and results: Analyzing the obstacles that faced the reforms, such as regional circumstances (the Cold War and the Palestinian-Israeli conflict) and economic crises, in addition to the results they achieved at the domestic level.

المقدمة

مرت المملكة الأردنية الهاشمية بين عامي 1970 - 1999 بتطور سياسي ملحوظ، تجلت في سلسلة من الإصلاحات التي أثرت على طبيعة نظام الحكم والعلاقة بين السلطات الدستورية. وتنبع أهمية هذه المدة من كونها انتقالية في تاريخ الأردن، وذلك لأن الأردن واجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة، أبرزها الأزمات السياسية والأمنية والصراعات الإقليمية المتتالية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بالواقع السياسي الأردني. وقد استندت الإصلاحات السياسية خلال هذه المدة إلى دستور عام 1952 الذي يعتبر الإطار القانوني والتنظيمي للحكم في الأردن، والذي يقوم على مبادئ الملكية الدستورية والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. اذا تبرز اهميه هذا البحث من خلال تحديد المراحل المحورية في تاريخ الأردن السياسي وأثرها على استقرار النظام و فهم العلاقة بين الإصلاحات السياسية والأسس الدستورية في تشكيل النظام السياسي الأردني ، بالإضافة الى توثيق التطورات التشريعية والقانونية خلال فترة الدراسة التي ساهمت في تعزيز الحكم الدستوري. ومن خلال البحث نحاول الاجابة على الاسئلة التالية :

١-كيف أثرت الإصلاحات الدستورية على النظام السياسي ؟

٢-هل كانت الإصلاحات السياسية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية؟

٣-إلى أي مدى كانت الإصلاحات السياسية متوافقة مع الأسس الدستورية ؟ ما العوامل التي أدت إلى اعتماد هذه الإصلاحات؟

٤-ما هو الأثر المتبادل بين الإصلاحات السياسية والدستورية على استقرار الحكم في الأردن؟

جاء البحث بمقدمة ومبحثين وخاتمة ، حيث تناول المبحث الاول الاطار العام للإصلاحات السياسية لنظام الحكم الاردني و الاسس الدستورية بثلاث مطالب درس الاول المفاهيم العامة للبحث ، والثاني الاصلاحات السياسية لنظام الحكم الأردني ١٩٩٩-١٩٧٧ ، اما المطلب الثالث درس الاسس الدستورية لنظام الحكم الأردني ، وتناول المبحث الثاني العلاقة بين الاصلاحات السياسية والاسس الدستورية لنظام الحكم الأردني ١٩٧٠ – ١٩٩٩، بثلاث مطالب درس الاول الاصلاحات السياسية في لنظام الحكم الأردني خلال الفترة ١٩٧٠ ١٩٩٩، وكرس المطلب الثاني لتأثير الإصلاحات السياسية على الأسس الدستورية لنظام الحكم الأردني ودرس المطلب الثالث تقيم الإصلاحات السياسية لنظام الحكم الأردني.

المبحث الأول:-الاطار العام للإصلاحات السياسية لنظام الحكم الأردني والأسس الدستورية

المطلب الأول:-المفاهيم العامة لبحث

أولا:-الاصلاحات السياسية : تتعدد المفاهيم الخاصة بالإصلاح ويعتبر بأنه تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية؛ ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء ليتجاوز الأسرة والقرية والقبيلة إلى الدولة وترشيد هياكل السلطة وتعزيز المنظمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال تدابير المحسوبية والمحاباة بتدابير الكفاءة". وعلى أنها "الدعوة إلى توزيع أكثر عدالة للموارد المادية والرمزية[1].ويكون مفهوم الاصلاح انه كل التغييرات التي تصيب بنية المجتمع السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية من حيث التنمية والمشاركة السياسية [2] ،أما الإصلاح السياسي بمفهوم العام يعد بأنه التغييرات التي تطرأ على المجتمع السياسي في الأردن، بما في ذلك التحديث السياسي وبناء الديمقراطية والتطوير المؤسسي، مع التركيز على المساءلة والمشاركة الشعبية وحقوق المواطنين وحرياتهم[3]. وهناك عدة مفاهيم خاصه حسب رأي الباحثين والسياسيين فيما يخص مفهوم الإصلاح السياسي في الاردن ومن هذه المفاهيم عملية تعديل وتطوير جذري للعلاقات الاجتماعية وأشكالها داخل الدولة، في إطار المؤسسات القائمة وبالوسائل المتاحة، استناداً إلى مفهوم التدرج[4]. تطوير كفاءة النظام السياسي وفعاليته في بيئته الداخلية والخارجية.

ويتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع المفاهيم والمصطلحات الشائعة الاستخدام سابقاً، مثل: التنمية السياسية والتغيير السياسي[5] .وعملية التحليل والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة ومراعاة القيم والأساليب الديمقراطية التي تخاطب الفرد والمجتمع، والفرد وعلاقاته، وتعزيز المشاركة السياسية في صنع القرار، وبناء عقلية وثقافة جديدة قائمة على نظرة نقدية ومنطقية وموضوعية[6].

ثانيا:-النظام السياسي الأردني : النظام السياسي هو مجموعة من القواعد والمؤسسات والهياكل التي تحدد كيفية تنظيم السلطة وممارستها داخل الدولة، بما في ذلك العلاقة بين الحكام والمحكومين وبين المؤسسات المختلفة داخل الدولة. وتشمل النظم السياسية تنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتنظيم آليات صنع القرار وتحديد طبيعة حقوق المواطنين والتزاماتهم. لذا فان من اهم المفاهيم آلتي يتوضح من خلالها النظام السياسي الأردني ولطبيعة هذا النظام تأثير واضح على عملية صنع القرار. فالنظم الديمقراطية تختلف في نهجها وقراراتها عن النظم الاستبدادية، وكذلك النظم البرلمانية والرئاسية والمختلطة. ويمكن تمييز نظام عن آخر من خلال هامش الديمقراطية المتاح في الدولة ودرجة تأثير القوى الاجتماعية في صنع القرار والمشاركة السياسية. فالنظم الديمقراطية تتسم باحترام الرأي العام وتخضع قراراتها للرقابة والمساءلة التشريعية، على عكس النظم الاستبدادية التي تكاد تنعدم فيها المشاركة السياسية في صنع القرار[7]. ويقصد بها البنية وظائف اجتماعية مثل صنع السياسات والقرارات القانونية والشرعية حيث تتميز القرارات بطبيعتها ودرجة شرعيتها وقبولها لدى الجمهور. وهكذا، يرى صامويل أن النظام السياسي هو بنية تنتج مخرجات يجب أن تكون مقبولة للجمهور، بينما أن النظام السياسي هو أداة تتفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف تخدم مصالح الجميع في نفس النظام[8]. وهو مرادف لنظام الحكم الحكومة والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية). النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة المرتبطة بالتوزيع السلطوي للقيم[9] .

ثالثاً:-الدستور

الدستور هو العمود الفقري للدولة الحديثة والوثيقة العليا التي تنظم الحياة السياسية والقانونية في المجتمع. ويجسد الدستور الإرادة العامة للدولة ويضع القواعد الأساسية التي تحدد نظام الحكم وينظم العلاقات بين السلطات العامة (التشريعية والتنفيذية والقضائية ويضمن الحقوق والحريات الأساسية للشعب[10]. و تتعدد المفاهيم لدستور ومن ابزرها مفهوم الدستور وفقًا للمعايير اللغوية، فإن الدستور هو مجموعة من القواعد التي تنظم أسس الدولة وتحدد تركيبتها[11]. اما على وفق المعايير الشكلية، يُعرّف الدستور بأنه: صك أو سلسلة من الوثائق الرسمية الصادرة باسمه والمطبقة فعليًا على دولة ما في وقت معين[12]. واخير على وفق المعايير الموضوعية هي مجموعة من القواعد القانونية المتعلقة بالدولة وسلطتها السياسية، والتي قد يتم أو لا يتم توثيق إنشائها وتنظيمها وإسنادها ونقلها وممارستها[13].

رابعا:- الأسس الدستورية

تتعدد المفاهيم حول الأسس فتعرف بالقواعد و الانظمة ،او المبادئ الأولية ،التي تبنى على أساسها الأفكار او القواعد المنتظمة القابلة للتعديل لذا فان مفهوم الأسس الدستورية لنظام الحكم الأردني يعد القانون الدستوري موضوعا ذا تفوق موضوعي لأنه يتضمن تحديد شكل نظام الحكم في الدولة وإنشاء المؤسسات العامة وتحديد المبادئ التي تحكم تشكيلها وسلطاتها والعلاقات بينها، بالإضافة إلى أن الدستور يتضمن حقوق الأفراد وحرياتهم والضمانات الخاصة بهم، والدستور موضوع يبني الدولة والنظام القانوني في الدولة. ويستمد تفوقه الموضوعي من طبيعة موضوعه الذي يتسم بأهميته في إقامة[14] .

والمفهوم العام لأسس الدستورية للأردن وذلك حسب الدستور الأردني هو المبادئ والقواعد الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم، كما هو مُحدّد في الدستور الأردني. وفقًا للمادة الأولى من الدستور: "المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ملكها لا يتجزأ ولا يُنزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية، ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي"[15].

رابعا:-التعديلات الدستورية

يمكن توضيح مفهوم التعديلات الدستورية بأنها عبارة عن تغييرات جزئية تلحق نصا أو بعض نصوص بالدستور سواء بالإضافة أو الإلغاء أو التبديل[16] ، بمفهوم اخر أنها عبارة عن كل العمليات التي تسمح بتغيير أحكامه [17]، كما اوضحه بعض المختصين بأنه التغيير الذي يحدث في الدستور سواء

بوضع حكم جديد في موضوع لم يسبق للدستور تنظيمه كما يشمل تغيير أحكام منصوص عليها في الدستور بالإضافة أو الحذف[18].ويقصد بتعديل الدستور إدخال تغيير جزئي على ما تضمنته وثيقته الأصلية من نصوص ومواد، سواء بتغيير مضمون بعضها أو إلغاء بعضها الآخر، أو إضافة أحكام جديدة لم تكن موجودة من قبل[19].

المطلب الثاني:-الاصلاحات السياسية لنظام الحكم الأردني ١٩٧٠-١٩٩٩

أولا :- اهمية الإصلاحات السياسية : إن الإصلاح السياسي هو مفتاح تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهو أحد العناصر الرئيسية التي تساهم في بناء وتطوير النظم السياسية للدول. وفي عالم يشهد تغيراً سريعاً على المستويين الإقليمي والعالمي، هناك حاجة ماسة إلى إصلاحات سياسية لتحسين أداء الحكومة وتعزيز دور المواطنين في العملية السياسية. فمن خلال الإصلاحات، ولهذا تبرز أهمية الإصلاحات من خلال النقاط التالية:-

١-إن الإصلاحات أياً كان نوعها تقع ضمن اختصاصات صناع القرار السياسي، فالإصلاحات تبدأ من القمة. وهذا يعكس درجة الإرادة السياسية للنظام في إحداث الإصلاحات ومدى جدية النظام في تحقيق الإصلاحات المنشودة.

٢-يعكس قدرة القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في عملية الإصلاح على الدفاع عن الإصلاحات وحمايتها والتمسك بها، أي خلق جبهة إصلاحية وتعبئة الرأي العام لتكوين الإرادة الاجتماعية لتبني الإصلاحات والتمسك بها .

٣- قد تتعثر حركات الإصلاح حيانا ولكن يجب ألا تتوقف، خاصة عندما تحاول الجماعات المعادية للإصلاح أو المتضررة منه عرقلة ومقاومة الإصلاحات التي تمس مواقفها ومصالحها. وذلك لأن الوعود الفارغة لا قيمة لها ولا مضمون كما أن التغييرات المؤقتة التي يمكن سحبها فيما بعد لا تعتبر إصلاحات[20].وهنالك رأي آخر لتوضيح اهمية الإصلاحات السياسية في الاردن وهي :

1. تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية تساهم الإصلاحات السياسية في تحسين القوانين الانتخابية، وضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي. وتساهم في تعزيز دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ودمج الآراء المتنوعة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.

٢. تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة تهدف الإصلاحات إلى الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الفئات من خلال سياسات تهدف إلى تحسين توزيع الثروة والفرص.

3. تحقيق الاستقرار السياسي والأمني تساهم الإصلاحات في تعزيز مؤسسات الدولة وزيادة استقرار النظام السياسي وتقليل احتمالات الصراع السياسي والاجتماعي. كما أنها تعزز الأمن الداخلي من خلال تحسين أداء الأجهزة الأمنية وتوفير بيئة آمنة للمواطنين .

4- تطوير النظام السياسي والقانوني : تساهم الإصلاحات في تحديث وتطوير التشريعات المنظمة للأنشطة السياسية وزيادة كفاءة المؤسسات الحكومية. كما ستعزز استقلالية القضاء وتضمن العدالة والمساواة أمام القانون

5- تعزيز صورة الأردن الدولية ستسهم الإصلاحات في تحسين سمعة الأردن الدولية كدولة ملتزمة بتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وستعزز الإصلاحات علاقات الأردن مع الدول الأخرى وتفتح آفاق التعاون الدولي والاستثمار[21].

ثانيا:-دوافع الإصلاحات السياسية : بسبب تراجع وتقهقر العملية الديمقراطية، وغلبة الطابع الأمني للدولة، وإهمال الحكومة لحقوق وحريات الشعب التي كفلها الدستور، واستمرار العبث بالدستور. غياب الشفافية والمصداقية في إدارة الشأن العام، وغلبة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى في البلاد، وتهميش مؤسسات الدولة والتفرد بالرأي والقرار مما أدى إلى فقدان الثقة بين الحكام والمحكومين وفقدان الثقة في الحكومات المتعاقبة. فقدان هيبة الدولة وفقدان ثقة المواطنين في العديد من مؤسسات الدولة وخاصة مجلس الأمة نتيجة استمرار التزوير الانتخابي وانتشار التمويل السياسي وفشل مجلس الأمة في القيام بأدواره الرقابية والمحاسبية والتشريعية. ارتفاع الدين الخارجي إلى ما يقرب من 35 مليار دولار أمريكي وارتفاع عجز الموازنة إلى ما يقرب من 5 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى زيادة الأسعار

والفقر والبطالة والجوع. نهب الثروة الوطنية بحجة الخصخصة وبيع المؤسسات العامة في البلاد بحجة جذب الاستثمار. تفشي الفساد بكل أشكاله في كل مفاصل الدولة والمجتمع[22].

أدى تنامي الإحباط والقلق والغضب لدى الشعب الأردني بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد واستمرار إقصائهم من المشاركة الجوهرية في صنع القرار إلى زيادة مستويات العنف الاجتماعي في البلاد، بما في ذلك المشاجرات الجامعية والاشتباكات العشائرية. تراجع الإدارة العامة واستمرار حالة الارتباك والفوضى في إدارة الحكم في البلاد. فالنظام يدار أحيانًا بالولائم والمحسوبيات والهدايا، وفي شغل المناصب القيادية الإدارية يكون الولاء أهم من الشعور بالانتماء، والثقة أهم من الكفاءة. تنامي الشعور العام بأن النظام السياسي غير كفء وغير فعال، وأن الهدف النهائي للسياسة العامة هو إضعاف الشعب الأردني وإذلاله وتجويعه من أجل ترويضه وتهيئته لمشهد جديد يتم فيه تقديم المزيد من التنازلات على حساب المشروع الوطني والأجيال القادمة ، تزايد ضعف الدولة وهشاشتها، وتصاعد الأطماع الصهيونية في الدولة وتراجع دور الأردن الإقليمي خاصة في دول الجوار العربي[23] .

ثالثاً:-مراحل الاصلاح السياسي في الاردن ١٩٧٠-١٩٩٩

تم تقسيم مراحل الإصلاحات السياسية على ثلاث مراحل خصت بكل حقبه تاريخية معينة على النحو التالي:

المرحلة الاولى مرحلة الإصلاح السياسي خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠: خلال هذه الاعوام قامت المملكة الأردنية الهاشمية بسلسلة من الإصلاحات السياسية الهادفة إلى تثبيت النظام السياسي وتطوير المؤسسات الدستورية وكان ابرزها:

1 – بعد أحداث أيلول الأسود (1970) التي شهدت صداماً بين الجيش الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية اتخذت تدابير لتقوية القرار السياسي وتعزيزه. وركزت الإصلاحات على تعزيز الجيش والأجهزة الأمنية وتحديد دور المنظمات الفلسطينية في الأردن .

2 – تعديلات الدستور الأردني (1974) في عام 1974، تم تعديل الدستور الأردني لتعزيز دور الملك في النظام السياسي. وعين الملك رئيسا للوزراء وعززت السلطة التنفيذية. كما تم تعديل قانون الانتخابات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وإنشاء مجلس النواب بتمثيل من مختلف المناطق[24] .

3- إنشاء الأحزاب السياسية في عام 1977: تم السماح بإنشاء الأحزاب السياسية في الأردن عام 1977 ، مما سمح للمواطنين بالمشاركة على نطاق أوسع في الحياة السياسية. ومع ذلك تم وضع بعض القيود لضمان عدم زعزعة استقرار النظام السياسي .

4 – قانون الأحزاب السياسية (1979) : صدر قانون الأحزاب السياسية عام 1979، والذي وضع الإطار القانوني الذي ينظم أنشطة الأحزاب السياسية ويحدد شروط تأسيسها وأهدافها وآليات عملها. وهدف القانون إلى تنظيم الحياة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية[25].

المرحلة الثانية:مرحلة الإصلاح السياسي خلال الفترة١٩٨٠-١٩٩٠ : صدر قانون الانتخابات في عام 1989، تم تعديل قانون الانتخابات لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وأدخل نظام القائمة النسبية بالإضافة إلى النظام الفردي، مما سمح بتمثيل أكبر للأحزاب والمجتمع المدني في مجلس النواب. 4 السماح للأحزاب السياسية بالعودة إلى الساحة العامة في عام 1989، سمح للأحزاب السياسية بالعودة إلى الساحة العامة التي كانت محظورة، مما ساهم في تنشيط الحياة السياسية وتوسيع نطاق التنوع السياسي[26] .

المرحلة الثالثة: خضعت المملكة الأردنية الهاشمية بين عامي 1990 - 1999 لسلسلة من الإصلاحات السياسية التي هدفت إلى تعزيز الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية وتطوير المؤسسات الدستورية.

1. مراجعة قانون الانتخاب عام 1993: تم تنقيح قانون الانتخاب لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية واعتماد نظام القائمة النسبية[27] .
2. السماح بعودة الأحزاب السياسية إلى الساحة العامة عام 1993: سمح للأحزاب السياسية بالعودة إلى الساحة العامة التي كانت محظورة، مما ساهم في تنشيط الحياة السياسية وزيادة التنوع السياسي .
3. إنشاء الهيئة المستقلة للانتخابات عام 1995: الضمان نزاهة وشفافية الانتخابات وزيادة الثقة في العملية الانتخابية، تم إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب

4. تعديل الدستور الأردني عام 1996: تم تعديل الدستور الأردني لتعزيز استقلالية القضاء، وتوسيع صلاحيات مجلس النواب، وتوفير آلية واضحة لمساءلة الحكومة وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات[28].

المطلب الثالث:-الاسس الدستورية لنظام الحكم الأردني ١٩٧٠-١٩٩٩

1. الأسس الدستورية في الأردن بين عامي 1970 - 1999 فقد شهد النظام الدستوري للمملكة الأردنية الهاشمية تطوراً ملحوظاً خلال هذه المدة . فقد تم تعديل الدستور الأردني مرتين في عامي 1974 - 1989 لزيادة استقر الحكم وكفاءة النظام الدستوري. ويتضمن النظام الدستوري الأردني مجموعة من الأسس التي تحكم العلاقة بين مختلف السلطات داخل الدولة بما فيها الملكية والتنفيذية والتشريعية والقضائية[29] .
2. الملكية الدستورية في الأردن أسس الحكم الملكي : الملك هو رأس الدولة: وفقا لدستور الأردن لعام 1952 الذي عدل في عام 1974 الملك هو رأس الدولة و هو الحاكم الأعلى ،و تشمل صلاحياته تعيين رئيس الوزراء وتوقيع القوانين واتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب والسلم، وقد عزز التعديل الدستوري لعام 1974 صلاحيات الملك ومنحه المزيد من الصلاحيات التنفيذية السلطة التنفيذية يقوم الملك بتنفيذ السياسة العامة من فترة التحديد رئيس الوزراء والحكومة . تتركز السلطة التنفيذية في الحكومة التي يعينها الملك، وهي ملزمة بإدارة شؤون الدولة وفقًا للقانون والدستور[30] .
3. تعديلات الدستور الأردني (1974-1989) تعديلات 1974:أبرز التعديلات في تاريخ الدستور الأردني التعديل الذي أجري عام 1974الذي عزز صلاحيات الملك بشكل كبير، حيث سمح له بتعيين الحكومة وحل مجلس النواب. فيما سعى هذا التعديل أيضًا إلى تحقيق الاستقرار في النظام السياسي في أعقاب "أحداث أيلول الأسود" فقد تم إجراء تغييرات كبيرة على هذا التعديل. بسبب الاحتجاجات شعبية ضد الحكومة. تم تعديل قانون الانتخابات وسمح لأول مرة للأحزاب السياسية بتمثيل أكبر، بما في ذلك الإدخال الجزئي للنظام النسبي في الانتخابات [31].
4. القانون البرلمان والنظام الانتخابي مجلس النواب مجلس النواب يتألف مجلس النواب من 80 عضوًا يتم انتخابهم بشكل غير مباشر من قبل الشعب. وقد تم تعديل قانون الانتخابات في عام 1989 ليشمل زيادة تمثيل الأحزاب السياسية من أجل تعزيز المشاركة السياسية العامة في عملية صنع القرار. وكان هذا التعديل ضرورياً لتشجيع دور النواب في مراقبة الحكومة السلطة التشريعية تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويمارس كلا المجلسين مهام تشريعية ورقابية على أعمال الحكومة، مع التأكيد على أن للملك الحق في تعليق أو تعديل القوانين في ظل حالة الطوارئ .
5. السلطة القضائية السلطة القضائية في الأردن مستقلة بموجب الدستور ويتمتع القضاة بالاستقلالية في أداء مهامهم. ويمكن للملك تعيين كبار القضاة، بمن فيهم رئيس المحكمة العليا، ويمكنه التأثير على النظام القضائي. ومع ذلك، عززت الإصلاحات السياسية في التسعينيات من القرن الماضي استقلالية القضاء.
6. دور الدستور الأردني في ضمان الحقوق والحريات يسعى الدستور الأردني إلى حماية الحقوق الفردية والنص على الحريات الأساسية مثل حرية التعبير وحرية الصحافة. ومع ذلك، فقد خضع النظام السياسي الأردني لرقابة دقيقة من قبل السلطات التنفيذية، خاصة في فترات الاستقرار السياسي والاضطرابات الإقليمية[32].

المبحث الثاني:-العلاقة بين الاصلاحات السياسية الأسس الدستورية لنظام الحكم الأردني١٩٧٠-١٩٩٩

المطلب الأول:-العلاقة بين الاصلاحات السياسية والأسس الدستورية:- باعتبار الدستور اطار الاصلاح لنظام الأردني

اتسمت العلاقة بين الإصلاحات السياسية والدستور الأردني في المدة1970 - 1999 بالتعقيد وشهدت العديد من التحديات والتحولات في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها الأردن خلال تلك الفترة، فقد شهدت المؤسسات الأردنية خلال هذه المدة عدداً من الإصلاحات الدستورية التي

هدفت إلى تحسين الأداء السياسي للدولة وتطوير المؤسسات الديمقراطية. ولعبت الإصلاحات السياسية دوراً مهماً في التأثير على الأسس الدستورية، مثل تعزيز دور البرلمان وتعديل القوانين المتعلقة بالمشاركة السياسية[33]. لذا تبرز هذه العلاقة من خلال تحديد بعد النقاط:

1. الإصلاحات السياسية ضمن إطار الدستور: خلال المدة 1970 - 1999، تأثرت عملية الإصلاح السياسي في الأردن بشكل كبير بالضغوط الداخلية والخارجية. من جهة، كانت هناك مطالب محلية تدعو إلى تعزيز الديمقراطية والتعددية الحزبية، ومن جهة أخرى، كانت الضغوط الإقليمية والدولية تدفع نحو تحسين نظام الحكومة في البلاد[34]. وفي ظل الدستور الأردني في تلك الفترة هو الإطار الذي يتم من خلاله تنفيذ الإصلاحات السياسية، إلا أن بعض هذه الإصلاحات كانت تركز على تعزيز دور البرلمان والحكومة، مع الحفاظ على السيطرة الملكية في اتخاذ القرارات الأساسية. لذلك، لا يمكن اعتبار الإصلاحات السياسية في تلك الفترة جذرية، بل كانت تدريجية تهدف إلى تحقيق توازن بين الاستقرار السياسي وزيادة المشاركة الشعبية[35].
2. التحديات التي واجهت مسار الإصلاح السياسي ضمن إطار الدستور:

أ-المخاوف بشأن التغيير السياسي : كانت هناك مخاوف كبيرة من أن تؤدي الإصلاحات السياسية إلى تغيير جذري في ميزان القوى في البلاد وتؤثر على الاستقرار السياسي. ونتيجة لذلك، كانت الإصلاحات تدريجية وركزت على تعزيز السلطة التنفيذية بدلاً من تعزيز دور البرلمان بشكل حاسم.

ب-التغييرات الإقليمية في ضوء الأحداث الإقليمية مثل حرب الخليج الثانية (1990-1991) وتبعاتها، كانت هناك ضغوط دولية على الأردن لتطوير نظامه السياسي بما يتماشى مع المعايير الديمقراطية. ومع ذلك، لم تتجاوز الإصلاحات السياسية في هذا الإطار التعديلات التي تسمح بإدخال تحسينات دون إحداث تغيير جوهري[36]

٣-التفاعل بين التغييرات السياسية والدستور:

أ-التفاعل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية: كان هناك تفاعل محدود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خلال هذه الفترة. فقد كان الدستور يوفر إطارًا يمكّن الملك من توسيع سلطته التنفيذية في بعض الحالات، بينما كانت الإصلاحات السياسية تهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية في الانتخابات البرلمانية.

ب-إعادة بناء البرلمان: استؤنفت الانتخابات البرلمانية في عام 1989 بعد فترة طويلة من الانقطاع، مما اعتُبر أحد أبرز الإصلاحات السياسية في تلك الحقبة. ومع ذلك، جرت هذه الانتخابات وفقًا لقوانين انتخابية قد تحد من تأثير الأحزاب السياسية وتساهم في تعزيز السلطة التنفيذية[37].

المطلب الثاني:- علاقة الإصلاح السياسي بالأسس الدستورية لنظام الحكم في الأردن: من حيث السعي لتحقيق التوازن بين التحديث السياسي واستقرار النظام.

أ- التحديث السياسي كضرورة لإصلاح النظام: يُعتبر الإصلاح السياسي في الأردن هدفًا مستمرًا يسعى إلى تحديث النظام السياسي من خلال تعزيز المشاركة الشعبية، وإصلاح النظام الانتخابي، وتحسين الشفافية والحكومة، وتوسيع نطاق الحريات السياسية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التحديث ليس بالأمر السهل، نظرًا للحاجة إلى الحفاظ على استقرار النظام السياسي الذي يستند إلى الأسس الدستورية للنظام الملكي. في هذا الإطار يُعد الدستور الأردني الإطار القانوني الذي يحدد كيفية تنفيذ هذه الإصلاحات. يتطلب التحديث السياسي إجراء تعديلات دستورية تهدف إلى توسيع دور البرلمان وتعزيز حقوق المواطنين في المشاركة السياسية، مع ضرورة الحفاظ على النظام الملكي الذي يتمتع بصلاحيات واسعة.

ب- الأسس الدستورية واستقرار النظام: منذ إقراره في عام 1952، وضع الدستور الأردني نظامًا ملكيًا دستوريًا يعزز من سلطات الملك في اتخاذ القرارات السياسية الهامة، بينما يحدد دور البرلمان كمؤسسة تشريعية ذات صلاحيات محدودة. هذا التوزيع للسلطات يساهم في استقرار النظام من خلال تركيز السلطة التنفيذية في يد الملك، مما يقلل من احتمالات الفوضى أو الفشل السياسي.

ج-الضغوط الداخلية والخارجية وتأثيرها على الإصلاحات: شهدت الإصلاحات السياسية في الأردن تأثيرات ناتجة عن ضغوط داخلية وخارجية. حيث كانت الضغوط الداخلية تركز على تحسين الأوضاع السياسية، بينما كانت الضغوط الخارجية تدعو إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، حرص

النظام الأردني على تنفيذ الإصلاحات السياسية بشكل تدريجي، وذلك لتفادي أي تأثير سلبي على استقرار النظام الملكي .لقد ساهمت هذه الضغوط، سواء كانت داخلية أو خارجية، في دفع عجلة التحديث السياسي، ولكن ضمن حدود لا تمس بنية النظام القائم[38] .

المطلب الثالث: أثر العلاقة بين الإصلاحات السياسية والأسس الدستورية على تعزيز الشرعية الدستورية في الأردن خلال المدة من 1970 - 1999.

1. تعزيز سيادة القانون والشرعية السياسية: كانت الإصلاحات السياسية مدفوعة بالحاجة إلى توافق النظام السياسي مع المبادئ الدستورية، مما يضمن الالتزام بسيادة القانون واحترام النصوص الدستورية. إعادة إحياء الحياة البرلمانية في عام 1989، بعد انقطاع دام لأكثر من عشرين عامًا، كانت خطوة أساسية لتعزيز الشرعية السياسية والدستورية.
2. توسيع قاعدة المشاركة الشعبية: كالسماح بتأسيس الأحزاب السياسية في عام 1992، ساهمت في تعزيز مبدأ حرية التنظيم السياسي الذي يكفله الدستور، مما أدى إلى إضفاء شرعية على النظام من خلال إشراك مختلف القوى الشعبية والسياسية في عملية اتخاذ القرار.
3. تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات: ساهمت الإصلاحات في تقليل هيمنة السلطة التنفيذية وتعزيز دور السلطة التشريعية، حيث أصبح البرلمان أكثر قدرة على ممارسة مهامه في الرقابة والتشريع، مما عزز شرعية النظام من خلال احترام مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليه في الدستور.
4. تكيّف النظام السياسي مع التغيرات الإقليمية والدولية: جاءت الإصلاحات السياسية استجابة للتحديات الإقليمية مثل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي والأزمات الاقتصادية. هذا التكيف، الذي تم ضمن الإطار الدستوري، يعكس قدرة النظام على مواجهة المتغيرات المحيطة[39].

الخاتمة

يعتبر تحليل العلاقة بين الإصلاحات السياسية والأسس الدستورية في نظام الحكم الأردني خلال الفترة من 1970 إلى 1999 نقطة انطلاق لفهم مسار التحولات السياسية التي شهدتها المملكة الأردنية الهاشمية. لقد أظهرت هذه الفترة أن الإصلاحات السياسية، عندما تتماشى مع الأسس الدستورية، يمكن أن تعزز من الشرعية الدستورية للنظام السياسي، مما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

خلال هذه الفترة، برزت إصلاحات هامة مثل استئناف الحياة البرلمانية في عام 1989، وتأسيس الميثاق الوطني في عام 1991، والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية في عام 1992. وقد أكدت هذه الخطوات التزام النظام السياسي بالأسس الدستورية، مثل سيادة القانون، واحترام حقوق المواطنين، ومبدأ الفصل بين السلطات. كما أنها وفرت مساحة أكبر للمشاركة الشعبية والسياسية، مما عزز شعور المواطنين بالانتماء والرضا عن النظام السياسي. على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها المملكة، مثل الأزمات الاقتصادية والتحولات الإقليمية، تمكن النظام السياسي من تحقيق توازن بين الحفاظ على استقراره الداخلي والاستجابة لمتطلبات الإصلاح. ومع ذلك، تبقى التحديات قائمة لتحقيق المزيد من التقدم في هذا السياق.

الهوامش

---

(1) صموئيل هنتنغتون ، صموئيل النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة : سمية فلو ، دار الساقي ، بيروت 1990 ، ص١٢١.

(2) هشام سلمان حمد الخلايلة ، اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩٩-٢٠١٢،جامعه الشرق الأوسط ،٢٠١٢ ،ص٥.

(3) عبد العظيم حمدي ، أعمال ندوة الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز القدس للدراسات ، عمان ، الأردن،٢٠٠٥، ص٣٣ .

(4) المعتصم بالله العلوي ، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي 1970 ، عمان ، الأردن ،.٢٠٠٩ ،ص٧.

(5) احمد صدام ايدام ، الإعلام والثقافة السياسية في الدول العربي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨، ص٤٥.

(6) أمين مشابقة ، المعتصم بالله العلوي ، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد ،مطبعة السفير ، عمان،٢٠١٠ ، ص٧.

(7) هاشم محمود الأقداحي، معالم النظم السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،٢٠٠٩ ص ص 151-153.
(8) محمد بني حسن ، النظام السياسي الأردني، مؤسسة زهران للخدمات ، عمان، ١٩٩٠ ، ص 35 .
(9) المصدر نفسه.
(10) نعمات كوكو محمد ، الدستور و القضايا الاجتماعية ، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ، القاهرة ، 2024 ، ص 12.
(11) بركات عمر، أسباب وأهداف التعديل الدستوري في الجزائر دراسة في ظل التحولات العربية الراهنة مجلة الحقوق والعلوم السياسية،، الجزائر، مجلد 3، العدد 1، 2016، ص 88.
(12) مولود منصور ، بحوث في القانون الدستوري، موقع للنشر، الجزائر، 2010، ص 108.
(13) عمرو عبد الله خاموش، الإطار الدستوري المساهمة الشعب في تعديل الدستور، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص 159 .
(14) محمد طه حسين الحسيني ، مبادئ القانون الدستوري، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2016، ص 91.
(15) الدستور الأردني (متاح على موقع رئاسة الوزراء الأردنية).
(16) محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح،ط4 ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2005، ص 251.
(17) شورش حسن عمر البرزنجي ،ابراهيم صالح قادر ، التعديلات الدستورية ومدى خضوعها لرقابة القضاء الدستوري دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون العلوم القانونية والسياسة، مجلد 11 ، العدد42، 2022، ؛ يوسف حاشي في النظرية الدستورية، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص 229.
(18) سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2013، ص203 .
(19) مجموعة مؤلفين ، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 47 ،بيروت ، 2006 ، ص 8 .
(20) محمد بني سلامة ، الإصلاح السياسي دراسة نظرية ، المنارة للبحوث والدراسات ، جامعة آل البيت، مجلد ١٣، ٢٠٠٧،ص٥٥ .
(21) محمد بني سلامة ، المصدر السابق ، ص 55 و ما بعدها .
(22) المصدر نفسه ، ص٧٨ .
(23) محمد بني سلامة ، المصدر السابق ، ص 78 .
(24) عبد الله مصطفى، الإصلاح السياسي في الأردن الواقع والتحديات، مجلة دراسات سياسية ، العدد 16 ،2016، ص 45. ؛ ينال احمد ابو خيط ، النظام الدستوري الاردني شاملا التعديلات الدستورية حتى عام 2022 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2024 ، ص 284 .
(25) هالة مصطفى، العدالة الاجتماعية والإصلاحات السياسية في الأردن ، المجلة الأردنية للدراسات الاجتماعية، العدد 15 ، 2018، ص 112.
(26) عبد الله مصطفى ، المصدر السابق ، ص 45 .
(27) ايهم هاني حياصات ، دور حزب جبهة العمل الاسلامي في عملية الاصلاح السياسي في الاردن ، رسالة ماجستير كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، 2013 ، ص 63 .
(28) عبد الله مصطفى ، المصدر السابق ، ص 45 .
(29) ينال احمد ابو خيط ، المصدر السابق ، ص ص 283 – 286 .
(30) أحمد موسى، الإصلاحات السياسية في الأردن دراسة في التحولات الدستورية، مجلة الدراسات الأردنية،2017 ص 34. ينال احمد ابو الخيط ، المصدر السابق ، ص 284 .
(31) مصطفى عبد الله، الأسس الدستورية لنظام الحكم الأردني ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،مجلد 9،العدد 28 ،2015، ص112.
(32) هالة زريق، التعديلات الدستورية في الأردن تحليل تاريخي، المجلة الأردنية للحقوق والدراسات القانونية، مجلد 7 ، العدد 6 ، 2018، ص 75.؛ عطا الله صالح غيثان السرحان ، عماد مصطفى علي الشدوح ، الاصلاحات السياسية في الاردن بين رهانات الملكية و ضغوطات المعارضة و الحراك الشعبي ، مجلة دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 46 ، العدد 3 ، 2019 ، ص 502 .
(33) الدستور الأردني (المعدل 1952) .
(34) أحمد العدواني ،الإصلاح السياسي في الأردن: تحليل تاريخي ودستوري ، دار الجندي ، القدس ،٢٠١٣،ص ص٤٠-٦٠ .
(35) محمد عويس، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الأردن: دراسة في الأسس الدستورية ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، 2017، ص١٣٥.

(36) نواف الزعبي ،السياسة الأردنية في القرن العشرين: تطور النظام السياسي الأردني ، دار الفكر، عمان ،2015 ، ص ص 175-210.
(37) تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية : التقرير السنوي 1990 .
(38) تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية: التقرير السنوي 1999.
(39) عمر الحضرمي، فهد عايد الغبين ،الإصلاح السياسي في الأردن في عهدي الملك حسين والملك عبدالله الثاني 1989 – 2017 (دراسة مقارنة)،دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16 العدد 1، ملحق 2، 2019،ص٢٧٠ .

قائمة المصادر

أولاً: التقارير

1. تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية : التقرير السنوي 1990 .
2. تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية: التقرير السنوي 1999.

ثانياً: الكتب

1. أحمد العدواني ،الإصلاح السياسي في الأردن: تحليل تاريخي ودستوري ، دار الجندي ، القدس ،٢٠١٣.
2. أمين مشابقة ، المعتصم بالله العلوي ، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد ،مطبعة السفير ، عمان،٢٠١٠.
3. الدستور الأردني (المعدل 1952 متاح على موقع رئاسة الوزراء الأردنية) .
4. الدستور الأردني (متاح على موقع رئاسة الوزراء الأردنية).
5. سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2013.
6. صموئيل هنتنغتون ، صموئيل النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة : سمية فلو ، دار الساقي ، بيروت 1990.
7. عبد العظيم حمدي ، أعمال ندوة الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز القدس للدراسات ، عمان ، الأردن،٢٠٠٥.
8. عمرو عبد الله خاموش، الإطار الدستوري المساهمة الشعب في تعديل الدستور، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.
9. مجموعة مؤلفين ، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 47 ،بيروت ، 2006.
10. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح،ط4 ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2005.
11. محمد بني حسن ، النظام السياسي الأردني، مؤسسة زهران للخدمات ، عمان، ١٩٩٠.
12. محمد طه حسين الحسيني ، مبادئ القانون الدستوري، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2016.
13. المعتصم بالله العلوي ، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي 1970 ، عمان ، الأردن ،٢٠٠٩.
14. مولود منصور ، بحوث في القانون الدستوري، موقع للنشر، الجزائر، 2010.
15. نعمات كوكو محمد ، الدستور و القضايا الاجتماعية ، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ، القاهرة ، 2024.

16. نواف الزعبي ،السياسة الأردنية في القرن العشرين: تطور النظام السياسي الأردني ، دار الفكر، عمان ،2015.
17. هاشم محمود الأقداحي، معالم النظم السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،٢٠٠٩.
18. ينال احمد ابو خيط ، النظام الدستوري الاردني شاملا التعديلات الدستورية حتى عام 2022 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2024.
19. يوسف حاشي في النظرية الدستورية، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

ثالثاً: الرسائل و الاطاريح الجامعية

1. احمد صدام ايدام ، الإعلام والثقافة السياسية في الدول العربي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨.
2. ايهم هاني حياصات ، دور حزب جبهة العمل الاسلامي في عملية الاصلاح السياسي في الاردن ، رسالة ماجستير كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، 2013.
3. محمد عويس، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الأردن: دراسة في الأسس الدستورية ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، 2017.
4. هشام سلمان حمد الخلايلة ، اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩٩-٢٠١٢،رسالة ماجستير، جامعه الشرق الأوسط ،٢٠١٢.

رابعاً: البحوث المنشورة

1. أحمد موسى، الإصلاحات السياسية في الأردن دراسة في التحولات الدستورية، مجلة الدراسات الأردنية،2017.
2. بركات عمر، أسباب وأهداف التعديل الدستوري في الجزائر دراسة في ظل التحولات العربية الراهنة مجلة الحقوق والعلوم السياسية،، الجزائر، مجلد 3، العدد 1، 2016.
3. شورش حسن عمر البرزنجي ،ابراهيم صالح قادر ، التعديلات الدستورية ومدى خضوعها لرقابة القضاء الدستوري دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون العلوم القانونية والسياسة، مجلد 11 ، العدد42، 2022.
4. عبد الله مصطفى، الإصلاح السياسي في الأردن الواقع والتحديات، مجلة دراسات سياسية ، العدد 16 ،2016.
5. عطا الله صالح غيثان السرحان ، عماد مصطفى علي الشدوح ، الاصلاحات السياسية في الاردن بين رهانات الملكية و ضغوطات المعارضة و الحراك الشعبي ، مجلة دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 46 ، العدد 3 ، 2019.
6. عمر الحضرمي، فهد عايد الغبين ،الإصلاح السياسي في الأردن في عهدي الملك حسين والملك عبدالله الثاني 1989 – 2017 (دراسة مقارنة)،دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16 العدد 1، ملحق 2، 2019.
7. محمد بني سلامة ، الإصلاح السياسي دراسة نظرية ، المنارة للبحوث والدراسات ، جامعة آل البيت، مجلد ١٣، ٢٠٠٧.
8. مصطفى عبد الله، الأسس الدستورية لنظام الحكم الأردني ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،مجلد 9،العدد 28 ،2015.
9. هالة زريق، التعديلات الدستورية في الأردن تحليل تاريخي، المجلة الأردنية للحقوق والدراسات القانونية، مجلد 7 ، العدد 6 ، 2018.
10. هالة مصطفى، العدالة الاجتماعية والإصلاحات السياسية في الأردن ، المجلة الأردنية للدراسات الاجتماعية، العدد 15 ، 2018.